## لماذا استدعى وزير الداخلية مليشيات الفرقة؟

# ما حدث بالداخلية محاولة لتفجير حرب بين الجيش والأمن

**إنّ ما يجري ـ اليوم ـ في وزارة الداخلية، من أحداث دامية، تسيئ الصديق وتفرح العدو، وهو ناتج طبيعي لأعمال وتصرفات اللجنة العسكرية، على أرض الواقع وكان من المفترض أن يعقد وزير الداخلية، مؤتمراً صحفياً ليطلع فيه الشعب اليمني وأبناء القوات المسلحة والأمن، على ما يجري في أروقة وزارته، والمقر الرئيسي لقيادة النجدة، ولكن الأخ الوزير ـ للأسف ـ وهو أحد أعضاء اللجنة العسكرية، طالع الجماهير بتصريح صحفي قال فيه(إنّ ما يجري الآن في الداخلية، جريمة تشكل اعتداءً على القانون العسكري، وتتنافى مع التمسك بنصوص المبادرة الخليجية) كلام الأخ الوزير ـ على ما فيه - كلامٌ منطقي ووجيه، ويتطلب من الجميع التمسك به والاقتداء والعمل به.**

أحمد الأهدل

## وصل وزير الداخلية لمنصبه بطريقة غير مشروعة لذا يرفض النظام والقانون

## اتفاقيات جنيف الثلاث تحرم الهجوم على معسكرات أمنية ووزير الداخلية لم يلتزم بذلك

## 12 ألف جندي وضابط من الفرقة بدون مرتبات لرفضهم التمرد واللجنة العسكرية تصرف مرتبات للفاسدين

## اللجنة العسكرية تجند المتطرفين الذين قاتلوا الدولة في أرحب

## اتهام أبطال الجيش والأمن بالحرس العائلي وقطع رواتبهم قد تدفع إلى العنف

## ما يجري في الداخلية.. نتائج حقيقية لأعمال اللجنة العسكرية

فعلى قدر ما تكون قدوةً للناس يُقتدى بك، ولكن دعونا نتناول كلام الوزير - في هذه العجالة - بنوع من المنطق الشفاف والتفصيل الدقيق، لنعرف النقاط التي ارتكبها المخالف, ورفض بموجبها التمسك بنصوص المبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، وذلك على النحو التالي:

أولا: وجود وزير الداخلية في هذا المنصب, يتعارض مع نصوص القوانين العسكرية والمدنية، وذلك لأنّ وزارة الداخلية تعتبر في جميع دساتير العالم واليمن واحدة منها، وزارة سيادية لا يجوز إخضاعها للتقاسم السياسي والحزبي، وبناءً عليه فإنّ وزير الداخلية، يمارس أعمالاً حزبية وليست سيادية، ومع ذلك يريد أن يجمع بين العمل السياسي, والعمل الميداني العسكري، لتحقيق رغباته السياسية الجامحة، وتسييس الوظيفة العامة جريمة يُحرمها قانون الخدمة المدنية، كما أنّ ممارسة السياسة الحزبية في الجيش والأمن, مسألة يُحرمها الدستور طبقاً للمادة (٤٠)، ومن هناك تتضح نقطة المخالفة.

ثانيا: وصول الوزير إلى هذا المنصب ابتداءً, كان سببه التمرد والخروج على النظام والقانون، وبالتالي قد يصبح التمرد العسكري وسيلة مشروعة لدى أفراد الجيش, للحصول على مناصب مماثلة للوزير، أو للحصول على تحقيق مطالبهم المشروعة على الأقل، وفي المقابل فإنه من المؤكد أن يصبح الأخ/ الوزير لديه عقدة نفسية يكره النظام والقانون، ويكره كل من يتمسك به، ومن ثمّ لن يستعين في تسيير شؤون عمله، إلا بأفراد وعناصر تساويه في الاتجاه وتسانده في الرغبة والمقصد، وعلى هذا من المستحيل أن يحدث أي انسجام, بينه وبين أفراد النظام والقانون، واستعانته بالفرقة الأولى في هذا الحدث خير شاهد ودليل.

ثالثا: استعانة وزير الداخلية - قحطان - بـ(٣٠٠) مقاتل من مليشيات الفرقة المتمردة، ومشحونة بمسلحين - محاربين - من حزب الإصلاح، يُعدُّ مخالفة قانونية، للمادة الثالثة من قانون الشرطة، والتي تعطي الحق لوزير الداخلية، استدعاء قوات الأمن المركزي، عند حدوث أي تمرد في الوحدات والأجهزة الأمنية...

والسؤال هو: لماذا قام وزير الداخلية, باستدعاء الفرقة الأولى أولا، حتى إذا استعر القتل والأسر، قام باستدعاء قوات الأمن المركزي ثانيا؟

من وجهة نظري أنّ تلك الاستدعاءات التي قام بها الوزير مخالفة قانونية، تحمل في طياتها الكثير من الدلائل، التي قد تدفع القائل بأن يقول: إنّ وزير الداخلية أراد من جمع المتناقضين والمتصارعين في حدث واحد، إشعال الفتنة وتأجيج نيران الحرب، بين أبناء القوات المسلحة والأمن، بصورة خاصة، وبين أبناء الشعب بصورة عامة، وهذا مربط الفرس..

رابعا: إنّ الهجوم المعادي على قوات النجدة، في وقت قتالي، حساس- الساعة السابعة صباحاً من رمضان بالذات - يُعدُّ اعتداءً بل انسلاخاً من وعن كل أسس وقواعد العقيدة العسكرية القتالية الإسلامية، التي تُحرم الإغارة حتى على العدو المحارب المخالف في العقيدة، مالم يتم إنذاره ويأتي رده، وهذا باستثناء وجوده في أرض المعركة - المباغتة، ولقد أمر أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز القائد العربي المسلم قتيبة بن مسلم الباهلي, برد كل الأسرى والسبايا، والغنائم, التي غنمها من قرية طبرستان وذلك بسبب إغارته على أهلها ليلاً, دون إنذارهم، هذا وهم كفار. فما بالك إذا كان وزير الداخلية - قحطان - يعطي توجيهاته لقوات عسكرية مسلمة بالهجوم على قوات أمنية مسلمة، ضحى وهم نائمون، وفي وقت قتالي لا تُجيزه أبجديات العقيدة القتالية الإسرائيلية، بينما في اليمن يحدث وبكل سهولة، وبدون أن يواجه ذلك الفعل بأي احتجاج، فأين كلمة (لا إله إلا الله) يا قحطان؟!.. هكذا قالها ثلاثاً نبيُّ الأمة وقائد جيشها الأول/محمد - صلى الله عليه وسلم - للصحابي الجليل زيد بن حارثة..

خامسا: إنّ الهجوم بقوات عسكرية قتالية ومشحونة بعناصر مقاتلة على قوات أمنية، وهم في حالة أمان بحسب الوعود والعهود, التي قطعها على نفسه الوزير في اليوم الأول, وفي الجزء الأول من نهار رمضان، يتصادم جملةً وتفصيلاً مع اتفاقية جنيف الثلاث، التي تحرم الهجوم العسكري، على المنشآت الأمنية، حتى لوكان بها قوات عسكرية أمنية، غير مستعدة أو أنها لا تنوي القتال مسبقاً، وفي نصوصها ما يغني عن التفاصيل، ولكن في جملة القول لهذه النقطة، فإنّ الهجوم على مقر السيادة والسيطرة, لقوات النجدة, يتنافى بل ويُعدُّ تجرداً كلياً من وعن أسس وقواعد العقيدة العسكرية القتالية اليمنية، التي تربى عليها الجيش اليمني, بكل تشكيلاته العسكرية والأمنية، في ظل قيادة الزعيم/علي عبدالله صالح، فمعذرةً (صالح) معذرةً أيها القائد العظيم، إنّ القادة العظماء والضباط النبلاء والأفراد الشجعان، الذين ربيتهم على العقيدة القتالية اليمنية الإسلامية الحقة، قحطان ليس منهم..

**التمسك بنصوص المبادرة الخليجية:**

بالنسبة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، فإن كل طرف من الأطراف المتصارعة، يدعي أنه هو الذي يتمسك بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية دون غيره، ولكن دعونا نلقي نظرة على أعمال وتصرفات اللجنة العسكرية، باعتبارها الطرف الميداني المحايد، والمكلف بالرفع إلى جهة الاختصاص بالطرف المخالف، وذلك من خلال مقارنة أعمال وتصرفات اللجنة العسكرية، مع نصوص الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

أولاً: تنص الفقرة الأولى من البند السادس عشر على الآتي: (يقوم نائب الرئيس - الرئيس الحالي - بتشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار).. لاحظوا مضمون النص في قوله(تشكيل) لا يوجد فيه أية إشارة، بل لا يوجد في جميع ألفاظ وكلمات وفقرات، وبنود ونصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية أية إشارة لذلك التوافق والتقاسم في أعضاء اللجنة، وبالتالي فإنّ تقاسم الأعضاء في اللجنة العسكرية، شاهد عيان على عدم تمسك اللجنة العسكرية، في شكلها وتشكيلها بنصوص الآلية التنفيذية، كما أنها لم تلتزم حتى بالروتين العسكري, المعمول به في تشكيل اللجان الثقيلة، وفي المقابل فإنّ هذا التقاسم، قد يكون له أبعاد خطيرة، وحقائق دامغة، على كافة المستويات العسكرية والمدنية.

الحقيقة الأولى: إنّ تقاسم أعضاء اللجنة أنصافاً بين وزارة الدفاع والمتمرد/علي محسن، دون الاكتراث بنص الآلية التنفيذية، أو التقيد بالروتين العسكري، المعمول به في اليمن، حقيقة واضحة تؤكد وبما لايدع مجالاً للشك, من أنّ المتمرد/علي محسن لايزال خارج إطار التبعية والسيطرة لوزارة الدفاع، وإلا ما الفائدة من هذا التقاسم، الذي يتعارض مع النصوص الدولية، ومنظومة القوانين العسكرية؟

الحقيقة الثانية: إنّ موافقة وزارة الدفاع على هذا التقاسم، معناه أنّ الوزارة تسعى وبطريقة مباشرة، إلى توسيع دائرة الصراع، وهو ماقد يساعدها -بحسب ظنها- على إحياء قوة عسكرية محايدة وابتعاث قاداتها من القبور، لتسليمهم مناصب عسكرية، كحل وسط وهو ما يعني بالضرورة، تطبيق فكرة(٢٧)نوفمبر١٩٨٥م. وهذه الفكرة - بنظري - قد تكون أخطر على الجيش، من خطورة المتمرد/محسن، بل وقد يكون لها نتائج مؤلمة على الجيش والمجتمع، وليس أحداث يناير٨٦م عنك ببعيد.

ثانيا: تنص الفقرة الثانية من نفس البند على الآتي: «وتعمل هذه اللجنة لضمان إنهاء الإنقسام بين القوات المسلحة ومعالجة أسبابه»، لو يلاحظ الفاحص اللبيب بعين من التجرد والمصداقية، فإنّ معظم - إن لم نقل كل - ما تقوم به اللجنة العسكرية، يتنافى جملة وتفصيلاً مع مضمون النص أعلاه، بل إنه يعمل على توسيع الانقسام والإنتقام, أكثر منه عملاً على تحقيق إنهاء الانقسام، وذلك لعدة أسباب لاحظوا..

١- إنّ اللجنة منذ تشكيلها إلى الآن, لم تصدر قراراً يحرم أو ينهي على الأقل الإساءة المبتذلة والتشوية المتعمد، والتحطيم المعنوي المقصود، لأفراد القوات المسلحة والأمن، والذي مازال يروج له إعلام الطرف الآخر، وهذا باعتقادي سيعمل على توسيع الخصام والانتقام، أكثر من أن ينهي الانقسام.

٢- الغرور الزائد والتعالي على الآخرين، ووصفهم بألفاظ بذيئة، (بلاطجة) تتنافى مع النص ولا تعمل على إنهاء الانقسام.

٣- نلاحظ أنّ اللجنة العسكرية، تقوم بصرف حقوق ومستحقات الأفراد الذين شاركوا في الاعتصامات، دون الإلتفات إلى المصادر القانونية، فمنهم من هو منقطع أكثر من ثلاث سنوات، ومنهم من هو مفصول بسبب قضايا أخلاقية وجنائية وقضائية، بينما هناك إثنا عشر ألف جندي وضابط من أفراد الفرقة الأولى مدرع، الذين رفضوا التمرد العسكري، وضُموا إلى وزارة الدفاع، مازالوا إلى الآن, بدون صرف مرتباتهم، بل إنّ أحد أعضاء اللجنة قال إنهم (بلاطجة)، وهذا الأسلوب في التعامل يتعارض مع النص، ولا يساعد على إنهاء الانقسام.

٤- يجري الآن توظيف وتجنيد كل الذين قاتلوا الجيش والدولة في أرحب، بينما الذين دافعوا بأرواحهم ودمائهم, عن وزارة الداخلية, يتم طردهم ووصفهم بالبلاطجة، فهل هذا يعني التمسك بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية؟ وهل هذا سيعمل على إنهاء الانقسام؟.. السؤال يحتاج الإجابة عليه من رئيس اللجنة العسكرية, إذ أنّ التعامل المنقوص والتهميش والإقصاء والإحلال، مسألة قد تدفع أبناء القوات المسلحة والأمن إلى الرد المضاد والقاسي، وحينها لا عاصم لأحد..

---

# مقدمة في علم التفاوض

**< يلعب التفاوض المنضبط والمحكوم بقواعد وأسس منطقية وواقعية، دوراً أساسياً في تنظيم العلاقات والتعاملات داخل المجتمعات وبين الدول، وفي حل المشاكل والقضايا المتعددة والمختلفة، حسب طبيعة التفاوضات ومواضيعها.**

**كثيرة هي الدراسات والبحوث التي تناولت «فن التفاوض» الذي يرتكز أساساً على مهارات وقدرات الأفراد، وارتقت الى مستوى العلم المحكوم بأسس وقواعد وضوابط متعددة.من هذه الدراسات المهمة التي تناولت موضوع التفاوض بشكل منهجي، كعلم تكاملي وتمازجي مع مختلف العلوم، كتاب «مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي» لمؤلفه د/ حسن محمد الوجيه ضمن سلسلة إصدارات علم المعرفة. وفقاً للمؤلف يهدف هذا الكتاب الى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:**

محمد علي عناش

الهدف الأول: التعريف بعلم التفاوض الاجتماعي والسياسي، من حيث المفاهيم والأسس والأدوات كعلم تمازجي/ تكاملي، صار يهتم به المتخصصون في جميع المجالات، كونه علماً يتعلق ببناء المجتمعات وتنميتها، وكعلم وقائي يجنبها ويلات ومخاطر التفاوضات غير المحكومة بأسس وقواعد منطقية وواقعية.

الهدف الثاني: رصد لأهم الأعمال والجهود والأدبيات النظرية التي تهدف الى تنمية مهارات التفاوض وثقافة التفاوض والارتقاء بمستوى الأداء الحواري الذي يرتكز على حل المشاكل لا الاصطدام بالاشخاص مع ضرورة تجنب نقاط سوء التفاهم والشخصنة للقضايا..

الهدف الثالث: تقديم رؤى نقدية لواقعنا الثقافي العربي، وخريطة الاشتباكات الخاطئة به..

يعرض المؤلف نمطين من أنماط التفاوض يسمى الأول: بـ«مباراة التفاوض الرئيسية» والتي يتم التعبير عنها بـ«أكسب أكسب» وهو توجه تفاوضي إيجابي، حيث وأن كل طرف يدخل في عملية التفاوض وهو مستوعب اهتمامات الطرف الآخر، فيعمد الجميع للوصول الى صيغة يكسب منها الجميع بصورة واقعية، وكذا الوصول الى نقاط التقاء يتفق عليها الجميع.

من هنا يحذر المؤلف من النمط الثاني الذي يسميه: «المباراة الصفرية» كونها لا تفاوضية في حقيقتها، وفي هذا النوع من التفاوض لا يؤمن المتحاورون بالحلول الوسط في إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي لأنهم ينطلقون من منطلق إما «أبيض أو أسود» أو.. قاتل أو مقتول» لذا يسعى كل طرف أن يكسب كل شيء على حساب خسارة الطرف الآخر لكل شيء، وفي هذا النمط من التفاوض كثيراً ما تتحول فيه لغة الصراع أو الحوار الحاد، الى لغة العنف والرصاص.

في هذه النقطة يرى المؤلف أنه ليس فقط سوء النوايا هي التي تلعب الدور الرئيسي بالوصول بالتفاوض الى درجة المباراة الصفرية بل أيضاً «افتقاد القدرة العلمية والعملية على فهم تعقيدات وطبيعة الحوار التفاوضي» التي تستلزم التعرف على تقنيات ومهارات وكفاءات الحوار بأبعاده المختلفة والتي يمكن التعبير عن هذا الافتقاد بغياب دور وغاية التفاوض.

ولكي تتعمق فكرة «ثقافة التفاوض استعرض المؤلف جملة من الأسس العامة التي ترتقي بالأداء الحواري، وتسهم في خلق بيئة صحية للحوار والتفاوض البنّاء والمتزن من أهمها ما يلي:

- التركيز على حل المشاكل وتجنب الشخصانية أو التعرض للأشخاص بالتشويه والإساءة والاتهام.
- ضرورة الإلمام بجوانب وملامح حوارية كثيرة منها على سبيل المثال: أصول إقامة الحجج واستخدامها إيجابيا لصالح التفاوض وليس لهزيمة الخصم. الاستخدام الايجابي لعامل الوقت وكيفية التعامل مع الذين يوظفون الوقت في غير صالح العملية التفاوضية.
- تبني الاسلوب المباشر في الأمور التي تحتاج الى توضيح وتجنب الغموض في اللحظات الحاسمة التي تتطلب تفاعلاً واعياً ومواقف واضحة.
- تجنب أساليب المغالطات والدفاع عن الأوضاع الخاطئة.
- تجنب التقوقع داخل الذات والتفكير الأحادي.
- انتهاج مبدأ «تحقيق الممكن» وتجنب الوقوع في الاستغراق النظري في الكمال، أو في براثن «التفكير السحري» الذي يعتقد أن شيئاً واحداً سيحل مشاكل العالم، دون النظر لتعقيدات الامور وحيثيات التطبيق المنطقية.
- أهمية تحديد النقاط التي يمكن التفاوض بشأنها والتي تؤسس لأرضية مشتركة مع الآخرين بقدر الامكان.
- أهمية تحديد أولويات التفاوض من خلال تحديد أهمية ووزن كل نقطة.
- تجنب سوء الظن بالآخرين، والوقوع في براثن التفكير التآمري والتصنيف المتعسف..هذا الكتاب الذي يأتي في ٢٩٤ صفحة، ويحتوي على سبع وعشرين فصلاً، يقدم رؤية كاملةوعميقة لعلم التفاوض، كعلم جديد لإدارة أزماتنا وعلاقاتنا وشؤون حياتنا بشكل عصري وحضاري وبشكل متوازن وواقعي، وكعلم ليس مستقلاً بذاته بشكل مطلق، وبل كما ألمحنا سابقاً، تتكامل وتتمازج معه مختلف العلوم كعلم «الاجتماع والسياسة والاقتصاد وعلم النفس وعلم اللغة».

هذا التمازج تفرضه أهداف وغايات التنمية التي ينشدها «علم التفاوض».. ولتحقيق هذه الاهداف والغايات، يتطلب الأمر رفع مستوى ثقافة التفاوض والارتقاء بالأداء والسلوك الحواري، ليس فقط من خلال الأسس والضوابط المعينة التي تُفرض على طاولة التفاوض، وإنما ايضاً من خلال أهمية وضرورة الوعي المعرفي باهتمامات وتوجهات الاطراف وكيف يفكرون ويعبرون ويتكلمون؟ وما هي الأولويات الاستراتيجية والحتمية؟ وما هي جوانب الاختلاف الحاد وجوانب الالتقاء والتقارب؟ وكيف نبدوا واقعيين وموضوعيين واضحين في حواراتنا ونقاشاتنا التفاوضية؟

وعلى الرغم من أهمية تناول جميع فصول هذا الكتاب، التي تحمل مضامين قيمة وجوهرية، وتقدم في مجملها رؤية عميقة لحوار جاد وثقافة تفاوضية مسؤولة توضح بجلاء المسكوت عنه في عوامل وأسباب فشلنا وإخفاقاتنا وصراعاتنا.الا أنني سأقتصر على تناول الفصل التاسع «الحوار التفاوضي ودائرة الثقافات السبع» كونه يعتبر جوهر الكتاب ويتناول جوانب كثيرة من فصول الكتاب الأخرى.

### دائرة الثقافات السبع

تعتبر السلوكيات السلبية لأطراف الحوار وأنماط تفكيرهم وثقافتهم اللاتفاوضية، من المعضلات الكبيرة التي تعوق مسارات التفاوض الايجابي وتفاعلاته المنطقية..من هنا يؤكد المؤلف على ضرورة إشاعة «ثقافة التفاوض» وأن تسود معطياتها على جميع أطراف الحوار التفاوضي، كي تتغلب على أنماط الحوار السلبية التي تقوض روح العمل الجماعي وتشيع ظاهرة «التسلحف» في الحركة أي تصبح حركة المجتمع كحرمة السلحفاة من ناحية بطئها ومن ناحية سكونها وبياتها الشتوي..في هذا السياق توصل المؤلف من خلال تحليله ودراسته للكثير من ملفات الحوارات الوطنية والدولية وملفات التطرف والارهاب الى تصنيف مجموعات السلوكيات السلبية التي اكتشف شيوعها وتكرارها، اطلق عليها «دائرة الثقافات السبع» هي كالتالي:

- ثقافة التناحر: وهي ثقافة تعتمد أساساً على مبدأ المباراة الصفرية التي تهدف الى سحق ونفي وإقصاء الآخر، ومن أهم سماتها الانعزالية والخطاب المنغلق على الذات الذي يؤدي الى فقدان أي جسور للتواصل، وكذا التفنن في تكنولوجيا العداء للآخر، وبالانفعال والاشتباكات الكلامية التي قد تتطور الى حوار الطلقات.
- ثقافة التسلط: ولقد ترسخت هذه الثقافة في واقعنا لعدة أسباب أهمها: غياب الديمقراطية، الخطاب السياسي والثقافي والديني الذي يتسم باحتكار الحقيقة، وإلغاء الآخر، النظام التعليمي التلقيني الجامد.
- ثقافة التآمر: كثيراً ما تهيمن صور التفكير والتصنيف (التآمري) المتعسف والمتسرع في حواراتنا وهي من أكثر المشاكل التي تعيق التفاعلات التفاوضية الايجابية، ويرجع السبب في ذلك الى هيمنة الافتراضات والتصورات المسبقة، التي توجه ضد طرف ما، الذي قد يصبح ضحية لهذا التصور التآمري الوهمي، نظراً لتمريره وقبوله دون تحفظ من أطراف التحاور.

وتعتبر هذه الثقافة من أهم معضلات التفاوض كونها تمس روح التعاون وبناء الثقة.

- ثقافة غيبوبة الماضي: التوظيف السلبي للماضي والتاريخ في حواراتنا، قد يؤدي الى حالة غيبوبة نعيش فيها، الامر الذي يجعل أسباب التغيير ومفردات التغيير، مناطق اشتباك بين المتحاورين، وهي تتمثل أساساً في قضايا الحداثة والتنوير والديمقراطية والحرية والدولة المدنية.
- ثقافة الاستلاب والإحباط: ولهذه الثقافة ملامح عدة أهمها:

< حدوث ما يشبه «التنويم المغناطيسي» لطرف ما أو بعض أطراف الحوار من قبل أطراف آخرين، فتصبح إرادة هؤلاء مستلبة ومنغلقة على قيم وصور جامدة.

< يصبح هؤلاء المستلبون ليست لديهم قدرة على رؤية البدائل، لدرجة أن يكونوا على استعداد للدفاع عن الوضع الذي وُضعوا فيه حتى ولو كان خاطئاً، والى درجة الكذب تحت بند «التبرير العقلاني» وهؤلاء هم أكثر الفئات مقاومة للتغيير، بعض أطراف المشترك أنموذجاً.

< المتحاورون في ظل هذه الثقافة يجسدون حالات من الإحباط الشديد تفقدهم القدرة على تَبَيُّن أية صيغة فاعلةوتسود حواراتهم حالة من «الغفران العام» حيث تكون هناك مخالفات وأخطاء وجرائم تُرتكب، لكنها بسبب ثقافة الاستلاب تمر دون حساب أو اكتراث، كجرائم الفرقة وأولاد الأحمر ومخالفات حكومة الوفاق التي لا تكترث بها بعض أطراف المشترك، كما تتسم الملامح الحوارية لهذه الثقافة «حوارات كبش الفداء» حيث يعمد بعض أطراف الحوار على قص إشكالية ما أو قضية ما على شخص بعينه دون النظر الى جذورها وأبعادها وأسبابها الحقيقية والتي ليست «لكبش الفداء» أية علاقة بها، كقضية جمعة الكرامة مثلاً وقضية تفجير أبراج الكهرباء، وقضية «تنظيم القاعدة» التي تحولت من حالة النفي الى فزاعة صالح الى قاعدة المخلوع عندم أصبح التنظيم يحتل مدناً ومحافظات.

- ثقافة الصمت والغموض السلبي: للصمت والغموض آليات ووظائف عديدة، واستخدام هذه الآليات قد يكون له ما يبرره كأدوات حوارية في سياقات معينة، غير أن ما نعنيه هنا بهذه الثقافة، هو إساءة توظيف هذه الآليات في لحظات حرجة متعلقة بقضية ما تستلزم الوضوح الكافي وإدلاء الرأي الحاسم، حيث نجد الكثيرين يوظفون آليات الصمت والغموض إما بسبب العجز في توصيل المعنى المراد أو الافتقار لشجاعة المواجهة، أو اللعب على الحبلين»، والتأويل والانتهازية.

- ثقافة تبديد الوقت: تمارس هذه الثقافة في حواراتنا بعدة أشكال وأنماط «رد الفعل السريع والمنفعل» الذي يترتب عليه تعطيل وخلل يحتاج الى وقت لإصلاحه ومثله «رد الفعل المتأخر» والذي يمكن أن نسميه التسويف والمماطلة.

مقاربات ومن مجمل ما تم طرحه أعتقد أننا قد تمكنا نوعاً ما أن نقدم رؤية معرفية بسيطة حول مفهوم التفاوض وغاياته والأسس العامة للتفاوض الايجابي والملامح المتعددة للاتجاهات التفاوضية السلبية، وكيف أن غياب ثقافة الحوار والتفاوض تمثل إشكالية عميقة في صلب عوامل وأسباب إخفاقاتنا وفشلنا، وصراعاتنا وعدم قدرتنا على حل مشاكلنا وتجاوز أسباب التخلف والاستبداد.

وبالتالي فإن هذه الرؤية المعرفية بعلم التفاوض تمكننا -ايضاً- من تقييم وتحليل مسارات الحوارات الوطنية في بلادنا وإجلاء الكثير من الحقائق والملامح والجوانب الخفية في حواراتنا وتفاوضاتنا التي غالباً ما تنتهي بالفشل وإنتاج الأزمات تلو الأزمات والدوران في دائرة مغلقة في ظل واقع متردٍ، تتفاقم وتستنسخ فيه مشاكلنا وقضايانا بشكل يومي، والسبب في ذلك أطراف أدمنت انتهاج وممارسة الحوار الصوري لا الحوار الوظيفي الذي تغيب فيه الهوة الشاسعة بين القول والفعل، كون ذلك لا يتماشى مع أهدافهم ولا يلبي طموحاتهم الشخصية والحزبية والمناطقية ايضا.

إذاً علينا أن نراجع الكثير من ملامح حواراتنا الوطنية كي نعرف أكثر من هم أطراف الإرباك والتأزيم ومن يمسكون العصا من الوسط، ومن يتلاعبون بعقول الناس وقضاياهم، ويهدرون الوقت والامكانات ويجيدون تسويق الاتهامات وشخصنة القضايا، بقدر ما يبيعون لنا الاحلام والأوهام والأباطيل والمحصلة لا حلول.. لا معالجات.. لا انفراج.. لا توافق وطني جاد ومسؤول.. إنه المشترك بقواه المتعددة والمتناقضة الذي يبتعد كثيراً عن حل المشاكل والقضايا الوطنية الجوهرية الى قضايا هامشية، والى شخصنة القضايا وإهدار الوقت في المناكفات السياسية والى تعمد فرض منطق الأمر الواقع وممارسة نهج الاشتراطات والقرارات المسبقة وتبني خطاب سياسي منغلق لا يقدم رؤية كاملة للواقع وللحقائق وإنما يعبر عن جزئية بسيطة من الحقيقة وهو ما يسميه المؤلف «عقلية الجزر المنعزلة» على من تبنى هذا الخطاب..

هذا الى جانب استمرار نهج التشويه والتحريض والتعبئة ضد المؤتمر الشعبي العام وقياداته ورموزه وممارسة التضليل والكيد السياسي والتغاضي عما يرتكب من جرائم وقضايا فساد ومخالفات للنظام والقانون كالجرائم التي ترتكبها الفرقة الاولى مدرع ومسلحو أولاد الأحمر وقضايا الفساد التي ترتكبها حكومة الوفاق وانتهاج اسلوب الإجبار وتضييق الخناق، وهي التي يسميها المؤلف بظاهرة « سد المنافذ في التفاوض»..